

\*Amer Katbeh | عامر كاتبه

## منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين دراسات التحول الديمقراطي ودراسات الأوتوقراطية: استعراض الأدبيات والتأملات النظرية قبل الثورات العربية وبعدها

The MENA Region between Democratization and Autocracy  
Studies: Literature Review and Theoretical Reflections before and  
after the Arab Uprisings

## مقدمة

لطالما كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موضوعاً بحثياً مهماً لكثير من الباحثين في حقل العلوم السياسية والدراسات المناطقية، وقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع كثيراً بعد الثورات العربية في عامي 2010 و2011. خلال العقود الثلاثة الماضية، كان استكشاف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجري في الغالب إما في نطاق دراسات التحول الديمقراطي أو دراسات الأوتوقراطية، ويأتي هذا متأثراً على نحوٍ بعيد بهيمنة الكتلة الغربية المتزايدة على السياسة العالمية وبالترويج المباشر للديمقراطية الذي تقوه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المنطقة. وبعد الثورات العربية، تغير نطاق التحليل تغييرًا بسيطاً. بل منحت الثورات العربية الباحثين لحظة مراجعة ليتأملوا ما يقumenون به. وعلى الرغم من ذلك، استمرت بعض الدراسات في استخدام الأنماط السابقة نفسها (أي نموذج الأوتوقراطية مقابل الديمقراطي) أو أنها اتبعت مقاربة اختزالية في شرح التطورات في المنطقة. وما زالت الأبحاث حول منطقة الشرق الأوسط عامة إلى حد بعيد، وتتبع نموذج التحليل من أعلى إلى أسفل، متأثرةً بالهيمنة المتواصلة للقوى الخارجية (الغربية أساساً) على السياسة المحلية؛ ما يدفعها إلى تناول القضايا المتعلقة بمصالح الفاعلين الخارجيين أكثر من تناول حاجات الناس المدرسون ومصالحهم.

ومن خلال مراجعات الأبيات (باللغة الإنجليزية والألمانية أساساً<sup>(1)</sup>)، تسلط هذه الدراسة الضوء على المقاربات التحليلية السائدة في دراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونتائجها قبل الثورات العربية وبعدها وتنكشف التأملات النظرية السابقة والحالية بشأنها. باستخدام كل ذلك، تحاول الدراسة المساهمة في تشكيل فهم أفضل للقضايا المختلفة في المنطقة. يقدمالجزء الأول منها المفاهيم التحليلية المختلفة ونتائجها قبل الثورات، ويقدمالجزء الثاني ملحة عامة عن تحليلات الثورات العربية. أما الجزء الثالث، فيستعرض التأملات النظرية للمقاربات التحليلية السابقة. وأخيراً، يقدم الباحث بعض الملاحظات الخاتمية.

## أولاً: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين التحول الديمقراطي والسلطوية

بعد ما عُرف بـ "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي"<sup>(2)</sup>، كان كثيراً من باحثي دراسات التحول الديمقراطي -تعرف أيضاً باسم دراسات/

علم الانتقال<sup>(3)</sup> - قد شرعوا في دراسة وتقييم التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الدراسات المقارنة لمعظم دول العالم، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد حُلت ودرست غالباً من خلال عدسة قربها أو بعدها عن الديمocratie على مستوى مقياس عالمي للتحول الديمقراطي. وفي قياسات النجاح والفشل، استند الباحثون<sup>(4)</sup> إلى معايير قياسية، معتمدين اعتماداً أساسياً على الديمقراطية الدستورية<sup>(5)</sup> الليبرالية والبلورة الاقتصادية (الاقتصاد القائم على السوق المفتوحة)<sup>(6)</sup>. هيمن نموذج التحول الديمقراطي هذا على المقاربة التحليلية لدراسة السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واستكشافها، متأثراً واضحاً بهيمنة

<sup>3</sup> دراسات / علم الانتقال: حقل أكاديمي يدرس الفترة الزمنية بين نظام سياسي وأخر. يجب العلم بأن تركيز هذا الحقل كان أساساً على دراسة الانتقال من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الديمocratie، وأنه غالباً ما ينظر إليه على أنه فرع من دراسات التحول الديمقراطي. من بين العوامل المؤثرة في هذا المجال من الدراسة العمل المؤسس لغوالييريو أو دونيل وفليب سميت ولوانس وایتهد.

Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead, *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives* (Baltimore/ London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

<sup>4</sup> من خلال تقديم لمحة عامة عن حالة الديمocratie في العام، صفت كل دولة بحسب الأنواع المختلفة للنظام: ديمocratie أو شبه سلطوي أو سلطوي. من الأمثلة المهمة على مؤشرات الديمocratie هذه: "حرية العالم" الصادرة عن مركز فريد هاوس و"مؤشر الديمocratie" لوحدة الاستخبارات الاقتصادية وتقدير "بولتي الرابع" لمراكز السلام المنهجي و"مؤشر الانتقال" لمؤسسة برتسمان (BTI) و"مقياس الديمocratie العربي"مبادرة الإصلاح العربي التي تركز فقط على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ينظر أيضاً:

Larry Diamond, "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes," *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 21-35; Daniel Brumberg, "Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform," *Carnegie Endowment Working Papers, Middle East Series*, no. 37 (2003).

<sup>5</sup> تُعرف الديمocratie الدستورية الليبرالية عموماً بأنها "نظام سياسي لا يتميز فقط بالانتخابات الحرة والتزبيه، بل يتسم أيضاً بسيادة القانون والفصل بين السلطات وحماية الحريات الأساسية في التعبير والتجمع والدين والمملكة".

Fareed Zakaria, "The Rise of Illiberal Democracy," *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 6 (November/December 1997), p. 22.

نظراً إلى أن الانتخابات وحدها لم تكن كافية لاعتبار النظام ديمocratie، فإن مفهوم روبرت دال عن "التعددية / البولياركية"، والذي يتجاوز الانتخابات ويركز على مبادئ الشمول الحقيقي والتنافس، أصبح المرجع لتعريف الديمocratie في علم الانتقال.

Jannis Grimm, "Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies," *Working Paper, Middle East and Africa Division, Institute for International and Security Affairs*, no 1 (2013), p. 4.

على سبيل المثال، قيسَت جودة الديمocratie في مؤشر الديمocratie، بناءً على محددات أخرى مثل العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وعمل الحكومة والمشاركة السياسية والثقافة السياسية.

The Economist Intelligence Unit, *Democracy Index 2017, Free Speech Under Attack*, accessed on 20/1/2020, at: <https://bit.ly/3t0szCu>

<sup>6</sup> تتضمن البرلة الاقتصادية عموماً "جهوداً لتقليل الدور الاقتصادي للدولة، والاعتماد أكثر على الأسواق لتخصيص السلع وشخصنة مؤسسات الدولة وإلغاء القوانين الحكومية ومتطلبات الترخيص والمعونات، وتقليل التعريفات الجمركية وغيرها من الحاجز التجارية. وخفض الإنفاق الحكومي لموازنة الميزانيات والحد من التضخم".

Samuel P. Huntington, "Democratization and Economic Liberalization: How the World can Modernize," *Harvard International Review* (Summer 1992).

اعتبرت الرأسمالية بصفة عامة على أنها النظام الأنسب للديمocratie.

<sup>1</sup> بعض الأبيات الألمانية نشرها باحثون ألمان أو معاهد ألمانية باللغة الإنجليزية.

<sup>2</sup> والتي بدأت عام 1974 في أوروبا الجنوبي، وفي الشامينيات في أمريكا اللاتينية، ولاحقاً في السبعينيات في أوروبا الشرقية.

Samuel P. Huntington, "Democracy's Third Wave," *Journal of Democracy*, vol. 2, no. 2 (Spring 1991), pp. 13-14.

ونتيجة لذلك، شرع الباحثون في حقل دراسات التحول الديمقراطي في الحديث عن أنواع مختلفة من الديمقراطية أو الأنظمة الهجينة<sup>(10)</sup>، لشرح الانتقالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(11)</sup>. غير أن توظيف الباحثين لنموذج التحول الديمقراطي تعرض لكثير من النقد لأنهم غالباً ما تجاهلوا الاختلافات في التصورات النظرية واعتمدوا اعتماداً رئيساً على النماذج الغربية للديمقراطية الليبرالية في قياس النجاح أو الفشل. أحد أهم الانتقادات المرتبطة بالنماذج الخطية السائد للتحول الديمقراطي (أي من السلطة إلى المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية الليبرالية)، في كونها تقدم الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجاً علمياً على نحو حاسم<sup>(12)</sup> أو تقدمه بصفته مساراً غالياً نحو التنمية والازدهار، فضلاً عن أنها تضفي الطابع العالمي على قواعد الديمقراطية المعروفة في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية<sup>(13)</sup>. انُقدِّمت مثل هذه الدراسات أيضاً لأنها تتجاوز مدى تعقيد العمليات الانتقالية والعوامل الاجتماعية السياسية والاجتماعية الاقتصادية الأساسية. وقد واجه الباحثون بالفعل صعوبات جمة في قياس الانتقالات في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ تعتبر ظواهر مثل العلاقات والبني غير الرسمية، أو النيوباتريونالية، أو الريعية، أو الدولة الهشة، عوامل سائدةً في علاقات السلطة وдинامياتها. وقد دفع هذا الباحثين من أمثال توماس كاروثرز إلى الحديث عن "نهاية نموذج الانتقال"<sup>(14)</sup>.

10 أنواع الديمقراطية المذكورة، مثل "الديمقراطية التفويضية" (Guillermo O'Donnell 1994) "delegative democracy" و"الأنظمة الهجينة" (Terry Karl 1995) "hybrid regimes" و"الديمقراطية الانتقالية" (Larry Diamond 1996) "illiberal democracy" و"الديمقراطية المشوهة" (Fred Zakaria 1997) "defective democracy" و"الديمقراطية المشوهه/ غير الليبرالية" (Wolfgang Merkel 1999)، طورها الباحثون للتعامل مع التحدي المفاهيمي في دراسة التحول الديمقراطي في أميركا اللاتينية وأفريقيا وأسيا وأوروبا الشرقية.

Wolfgang Merkel & Aurel Croissant, "Formale und informale Institutionen in defekten Demokratien," *Politische Vierteljahresschrift*, vol. 41, no. 1 (März 2000), pp. 3-4.

استُخدمت هذه الأنواع لاحقاً لفهم الانتقالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.  
11 ينظر على سبيل المثال:

Diamond, "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes"; Brumberg.

12 Holger Albrecht & Oliver Schlumberger, "Waiting for Godot: Regime Change without Democratization in the Middle East," *International Political Science Review*, vol. 25, no. 4 (2004), p. 372.

13 Illiya Harik, "Democracy, 'Arab Exceptionalism' and Social Science," *Middle East Journal*, vol. 60, no. 4 (Autumn, 2006), pp. 682-684.

14 تحدث توماس كاروثرز عن "نهاية نموذج الانتقال" (2002)، طالباً إعادة النظر في بعض الافتراضات المهيمنة في علم الانتقال، مثل: (1) كل انتقال هو انتقال إلى الديمقراطية. (2) تتكون كل عملية تحول ديمقراطي من الانفتاح والاختراق والتrevision. (3) إجراء الانتخابات هو ممارسة ديمقراطية حاسمة تعزز عملية التحول الديمقراطي وتريسيخ المبادئ الديمقراطية. (4) يتآثر الانتقال بإرادة النخبة السياسية والبني الأساسية، في حين أن المؤروثات يكون لها دور

الكتلة الغربية المتزايدة على سياسة العالم، والتي صارت محورية، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومع الترويج المباشر والمتسايد للديمقراطية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت لاحق<sup>(7)</sup>.

وعلى الرغم من أن بعض الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت قد أظهرت لبرلة سياسية واقتصادية خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعياته (مثل خصخصة شركات الدولة، وانحسار نظام الحزب الواحد، وإجراء الانتخابات، و/ أو ظهور مجتمع مدني في عدد قليل من الدول)، فإن الباحثين أكدوا أن هذه الخطوة كانت جزئية واستُخدمت بوصفها تعديلات تكتيكية داخل النظام الدولي واستجابة لضغوط الفاعلين الخارجيين. وفي حقيقة الأمر، فإن الأنظمة نفسها كانت أول من استفاد من هذه "اللبرلة"؛ إذ وفرت لها وسائل جديدة لـ "تطوير سلطويتها"<sup>(8)</sup>. تمكنت معظم أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من استيعاب أو حتى استغلال التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية لصالحها، أي من خلال تلقي المساعدات الخارجية، وكذا منحها صفة الشرعية التي زادت من سيطرتها وسلطتها داخلياً. بعبارة أبسط، لم يكن ثمة تغيير ملحوظ في توزيع السلطات أو الطبيعة السلطوية للنظام، ولم يكن للإصلاحات أي تأثير ملحوظ في الحقوق المدنية أو السياسية الفردية. ومن ثم، بدلاً من أن تكون هذه اللبرلة فرصة حقيقة للتحول الديمقراطي، كان الانتقال الديمقراطي، إن حدث أصلاً، تحولاً وهميًّا أدى في الواقع إلى ترسيخ السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(9)</sup>.

7 Lisa Anderson, "Searching where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East," *Annual Review of Political Science*, vol. 9 (2006), pp. 205-208; Oliver Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2008), pp. 72-76; Marianne Kneuer, "Externe Faktoren der Demokratisierung: zum Stand der Forschung," in: Gero Erdmann & Marianne Kneuer (eds.) *Externe Faktoren der Demokratisierung* (Baden-Baden: Nomos, 2009), pp. 9-10.

8 Steven Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," *Analysis Paper*, no. 13, The Saban Center at the Brookings Institution (2007).

9 Eberhard Kienle, *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt* (London/ New York: I.B. Tauris, 2001); Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World"; Marina Ottaway & Julia Choucair-Vizoso (eds.), *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008); Ibrahim Elbadawi & Samir Makdisi (eds.), *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (London/ New York: Routledge, 2011).

الأسئلة المعيارية عند البحث في التحول الديمقراطي، وُوظفت هذه المقاربة في دراسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسميت حينها نهضة دراسات الأوتوقراطية<sup>(24)</sup>، أو ما يعرف بما بعد حقبة التحول الديمقراطي<sup>(25)</sup>. وفي هذه الدراسات، لم يتوقف الباحثون عند استكشاف الاستراتيجيات والآليات المستخدمة في الأنظمة السلطوية للحفاظ على السلطة والصمود والاستقرار، بل امتد بحثهم أيضًا لفهم الهياكل الاجتماعية السياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي إليها، وذلك بهدف فهم العوامل البنوية المسببة، والتي تُبقي على هذه الأنظمة السلطوية قائمًا.

إضافةً إلى استخدام القوة والقمع والترهيب عند الحاجة، بين الباحثون أن الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمدت أكثر على آليات واستراتيجيات مثل احتكار قنوات السلطة والروابط مع المجموعات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الفاعلين الخارجيين الراغبين، كما أنها تشتري الدعم والشرعية، داخلًا وخارجًا، وذلك عبر توزيع السلطة والامتيازات واستعماله المعاشرة وبناء مؤسسات دولة وهمية وتغيير النخبة في الواجهة<sup>(26)</sup>. بتعبير أدق، رأت إيفا بيلين أن قوة الأنظمة السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تكمن في أحاجتها القمعية القوية والناتجة من: 1) قدرة النظام في الحفاظ على الصحة المالية لأجهزته والتي تتحقق بالاعتماد على الدخل الريعي، 2) قدرة النظام على مواصلة تلقي الدعم الدولي باستخدام المصالح الجيوبولитيكية والاقتصادية للفاعلين الخارجيين في المنطقة، 3) انخفاض مستوى مأسسة الدولة بسبب هيمنة منطق البارتيمونيالية في الدولة والمجتمع، 4) ضعف إمكانية التعبئة الشعبية ضد النظام بسبب انتشار الفقر وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وضعف التجربة الديمقراطية و/أو الارتباط السلبي لمعنى اللبرلة السياسية لدى المجتمعات في المنطقة والمرتبط بالهيمنة الاستعمارية بدلاً من تقرير المصير<sup>(27)</sup>. وبناءً عليه، حدد ستيفن هايدمان خمس سمات مميزة لتطور السلطوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،

24 من اللافت للنظر أن هذه النهضة في دراسات الأوتوقراطية كانت جزءًا من التغير في دراسة التحولات السياسية في كل أنحاء العالم في أعقاب التراجع الديمقراطي العام في أواخر التسعينيات.

Johannes Gerschewski, "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-optation in Autocratic Regimes," *Democratization*, vol. 20, no. 1 (2013), p. 16.

.Gerschewski لأخذ نظرة عامة عن أيَّاث الأوتوقراطية، ينظر:

25 Morten Valbjørn, "Reflections on Self-reflections: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics," *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 220-221.

26 Brownlee, pp. 49-57; Brumberg, pp. 6-10; Albrecht & Schlumberger, pp. 376-385.

27 Bellin, pp. 147-151.

وبخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جادل بعض الباحثين بصعوبة فهم المنطقة من منظور علم الانتقال؛ لأنها لم تشهد أيَّ تغير بنوي في الأنظمة خلال العقود الماضية. وأبرزت ليزا أندرسون عدد الباحثين الذين درسوا بالفعل "ما ليس موجودًا"، في محاولة منها للبحث في إمكانية حدوث تحول ديمقراطي من خلال دراسة العوامل السياسية والاقتصادية، والتي قد تؤثر في الانتقال في المنطقة، كما جرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية<sup>(28)</sup>. وفي الوقت الذي اتفق فيه عدد من الباحثين على الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذهب بعضهم إلى الإشارة إلى استثنائية المنطقة عند الحديث عن التحول الديمقراطي، مؤكدين الصعوبات أو أحيانًا حتى استحالة تحول هذه الأنظمة إلى الديمقراطية الليبرالية، واستخدمو عبارات من قبيل "ولكنهم باقون"<sup>(29)</sup> أو "الانتقال إلى اللا شيء"<sup>(30)</sup> أو "في انتظار غودو"<sup>(31)</sup> أو "صلابة السلطوية في الشرق الأوسط"<sup>(32)</sup> أو "الاستثناء الأساسي لعولمة الديموقراطية"<sup>(33)</sup>. وليست هذه الافتراضات إلا محض أمثلة تعكس جميعها افتراضًا راسخًا بين الباحثين بشأن ممانعة المنطقة للتحول نحو الديمقراطية الليبرالية. وبعد أن انتشرت فكرة "الاستثناء العربي" في الأكاديميا، غير الباحثون المشغلون بالمنطقة تركيزهم إلى استكشاف صلابة السلطوية ومتانة في الأنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(34)</sup>. وذكر في هذه الأدبيات أن الباحث، لكي يفسر إمكانية تغيير النظام، عليه أولًا أن يفهم الأسباب والعوامل المؤدية إلى صمود النظام وصلابته واستقراره<sup>(35)</sup>. وبالنظر إلى هذه التأملات، فقد أُعيد إحياء مقاربة جديدة، تتجاوز

محدد أقل في العملية. 5 من المفترض أن تشمل عملية الانتقال إصلاح مؤسسات الدولة؛ إذ إن بناء الديمقراطية وبناء الدولة متراافقان إلى حد بعيد.

Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm," *Journal of Democracy*, no. 1 (2002), p. 17.

15 Anderson, pp. 205-208.

16 Janson Brownlee, "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes," *Studies in Comparative International Development*, no. 37 (2002), pp. 35-63.

17 Brumberg, p. 13.

18 نسبة إلى عنوان مسرحية في انتظار غودو Waiting for Godot للكاتب الإيرلندي Samuel Beckett، والتي تدور أحداثها حول رجلين ينتظران شخصًا لا يصل أبدًا يدعى غودو؛ وفي أثناء انتظارهما ينخرطان في جملة من المحاورات.

19 Albrecht & Schlumberger, p. 371.

20 Eva Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (January 2004), pp. 139-157.

21 Larry Diamond, "Why Are There no Arab Democracies?" *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (2010), p. 93.

22 Grimm, p. 2.

23 Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 86-89.

فضلاً عن استخدام الموارد العامة لتحقيق الميزة السياسية الخاصة، وهيمنة السلطة واستقرار الأنظمة السلطوية في المنطقة؛ ما أعقى بدوره التطور الطبيعي للتنظيم الاجتماعي المستقل والضروري لأي انتقال ديمقراطي<sup>(32)</sup>.

### 3. العامل الاقتصادي

كان للبنية الريعية أو شبه الريعية المهيمنة في المنطقة تأثير ملحوظ في طبيعة الدولة ودورها، وكذلك في علاقتها مع المجتمع. فالمستوى المرتفع للإيجارات الخارجية للدولة، يتيح التمتع بمستوى عالٍ من الاستقلال المالي ودرجة نسبية من الاستقلال الذاتي عن المجتمع ودعمه. ويجعل أثرُ البنية الريعية (الضرائب والإنفاق وتشكيل المجموعات)، أيضًا، فضلًا عن أثر القمع في النزعة الريعية، النظام السياسي قادرًا على الحفاظ على الترتيبات الاجتماعية والسياسية؛ مما يمنع أي فرصة لتحقيق الانتقال الديمocratique<sup>(33)</sup>.

### 4. السياق الدولي والإقليمي

تؤدي العديد من العوامل والأسباب دورًا حاسماً في منع التحول الديمocratique، مثل المصالح الجيوسياسية والاقتصادية لفاعلين دوليين في المنطقة والاستمرار في إعطاء الأولوية لاستقرار وثبات الحكومات المحلية على الديمocratique، والتي زادت على نحوٍ ملحوظ في أعقاب عملية القضايا الأمنية (أي ظهور الحروب الجديدة وال الحرب على الإرهاب)<sup>(34)</sup>، والصراعات الإقليمية المستعصية على الحل (الصراع العربي/ الفلسطيني- الإسرائيلي) و/ أو الصراعات الداخلية (الحروب

العقلاني). ومثالياً، يتمتع الناس بدرجة معينة من الاختيار فيما يتعلق بالمنطق الذي يريدون استخدامه ل لتحقيق أهدافهم بأفضل طريقة و لتحقيق مصالحهم.

Gero Erdmann & Ulf Engel, "Neopatrimonialism Revisited: Beyond a Catch-All Concept," *GIGA Working Paper*, no. 16 (2006), pp. 18-19.

32 Peter Pawelka, "Der Orientalische Staat im 21. Jahrhundert: Zur Reinkarnation des vormodernen Staates in einer globalisierten Welt," in: Peter Pawelka (ed.), *Der Staat im Vorderen Orient: Konstruktion und Legitimation politischer Herrschaft* (Baden-Baden: Nomos, 2008), pp. 42-38; Brownlee, pp. 35-36; Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 110-116.

33 Hazim Beblawi, "The Rentier State in the Arab World," in: Hazim Beblawi & Giacomo Luciani (eds.), *The Rentier State* (London/ New York/ Sydney: Groom Helm, 1987), p. 62; Michael L. Ross, "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*, vol. 53, no. 3 (April 2001), pp. 356-357; Rolf Schwarz, "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization," *Review of International Political Economy*, vol. 15, no. 4 (October 2008), pp. 599-600; Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 116-132.

34 Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, pp. 123-129.

هي: 1) الاستيلاء على المجتمعات المدنية واحتواها، 2) إدارة الخلاف السياسي، 3) جني فوائد الإصلاحات الاقتصادية الانتقائية، 4) السيطرة على تقنيات الاتصال الجديدة، 5) تنويع الروابط الدولية<sup>(28)</sup>.

علاوة على ذلك، أوضح الباحثون العوامل البنوية والنظمية الأساسية، والتي سمح لها هذه الأنظمة باتباع الآليات والاستراتيجيات المذكورة سابقًا وتفيدها. وفي حين يبدو أن ثمة جدلاً ضئيلاً بين الباحثين حول الطبيعة السلطوية للأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثمة خمس حجج وافتراضات مختلفة وراء عجز الديمقراطيات الليبرالية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

### 1. البنية الاجتماعية

تعيق الهيمنة المستمرة لقيم النيوبطيريكية<sup>(29)</sup> والعلاقات الاجتماعية (القرابة) والقبيلية والجماعات الدينية أو الإثنية، فضلًا عن المنطق الواسع والمهيمن للتغيرات الاجتماعية الرأسية السلطوية والتفاعلات غير الرسمية داخل المجتمعات، وتشكيل وتنمية بنى أفقية للمجتمعات المدروسة، مثل البنية الطبقية، والتي تُعد ضرورية لبناء الديمقراطية والحفاظ عليها<sup>(30)</sup>.

### 2. البنية السياسية

عززت البنية السياسية المهيمنة للنيوبطيريكية<sup>(31)</sup> في المنطقة، والتي تتسم بالنزعة الشخصية والنظام الرئاسي والربائنية والمحسوبيّة،

28 Heydemann, "Upgrading Authoritarianism in the Arab World," p. 5.

29 يوضح عالم الاجتماع هشام شرابي طبيعة المجتمع وتطوره في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واصفًا إياه بـ"المجتمع الأبوي الجديد". ويعرف مفهوم النظام الأبوي الجديد بأنه يستمد معناه من مصطلحين: الأبوية والحادنة، على النحو التالي: "النظام الأبوي الجديد، من وجهة نظر كل من الحدادة والتقاليد، ليس حديثًا ولا تقليديًا، فهو بوصفه توكيتاً اجتماعياً يفتقر، مثلاً، على حد سواء إلى السمات المشتركة للجماعة (Gemeinschaft) والسمات الحديثة للمجتمع (Gesellschaft)." يمكننا تعريف المجتمع الأبوي الجديد بأنه تكون اجتماعي إنزوبي يتميز بطبيعته المؤقتة وبأنواع معينة من التخلف واللحادنة. ويمكن ملاحظته في اقتصاد دولة وبنيتها الطبقية وكذلك في تنظيمها السياسي والاجتماعي والثقافي." Hisham Sharabi, *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society* (New York: Oxford University Press, 1988), p. 4.

30 Ibid.; Basam Tibi, "The Simultaneity of the Unsimultaneous: Old Tribes and Imposed Nation-state in the Modern Middle East," in: Philip S Khoury & Joseph Kostiner (eds.), *Tribes and State Formation in the Middle East* (Berkeley/ Los Angeles/ Oxford: University of California Press, 1990), pp. 146-149; Oliver Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung*, pp. 102-108.

31 النيوبطيريكية، كما عرّفها إدمان وإنجل، هي: "مزاج من نوعين من الهيمنة. عناصر الهيمنة البيروقراطية الملروحة والعلقانية القانونية بحيث يتداخل كل منها مع الآخر. التمييز بين المجالين الخاص والعام موجود رسميًّا، ولكنه غير ملحوظ في الممارسة الاجتماعية والسياسية غالباً. ويعيش بهذا نظامان يدوران أو منقطتين، إرث العلاقات الشخصية والبيروقراطية للعلاقات القانونية-العلقانية غير الشخصية. يخترق النظام الوراثي النظام العقلي القانوني ويؤثر في منطقة ومخرجاته، لكنه لا يتحكم حصرياً في المنطق القانوني

فيزسوسيونالياً في وجه الانتقال الديمocrطي في المنطقة<sup>(42)</sup>. وأكد إبراهيم البدوي وسمير المقدسي الدور المهم للنفط والصراعات الإقليمية (لا سيما الصراع العربي - الإسرائيلي، وأيضاً الحروب الأهلية والدولية الأخرى<sup>(43)</sup>). وحاج أوليفير شلمرغر بأنه لا يمكن أيّاً من العوامل التالية: البنية السياسية أو البنية الاجتماعية أو الإطار الاقتصادي، أن يعيق الانتقال الديمocrطي وحده. وببدأً من ذلك، يقترح أن الجمع بين هذه العوامل الثلاثة مع السياق الدولي والإقليمي وتأثير الفاعلين الخارجيين (عامل رابع) قد يفسر غياب الانتقال الديمocrطي في المنطقة<sup>(44)</sup>.

أدّت إحدى هذه الحجج أو جميعها بالفعل إلى اقتناع العديد من الباحثين بقوة مقاومة المنطقة لالانتقال الديمocrطي. وفي الوقت نفسه، مع استمرار السلطة في المنطقة، اعتُبرت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستقرة وآمنة عدة عقود<sup>(45)</sup>. ومع اندلاع موجة الثورات العربية، بدا أن هذا الاستقرار أو الأمان كان ظاهرياً وهشاً، فقد كانت تلك الدول أكثر استقراراً من الناحية السلطوية<sup>(46)</sup>. ومن اللافت للنظر أن مثل هذه الأنواع من دراسات الأوتوقراطية قد هيمنت على نطاق التحليل خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى اندلاع الثورات العربية في المدة 2010-2011، والتي فاجأت العديد من المراقبين والباحثين. من بين الاستثناءات القليلة لهذه المقاربات البنوية في دراسة المنطقة كانت دراسات ما يسمى مقاربة "السياسة من أسفل". بالنسبة إلى الباحثين الذين اتبعوا هذه المقاربة، فإن ديناميات السلطة في سياق السلطوية المتشددة تكون أشدّ تعقيداً مما تظهره المقاربات البنوية. وقد ركزوا، بناءً على ذلك، على دراسة الدولة والحكم السلطوي، ولكن "من أسفل"، من خلال التركيز على السياسة الجزئية والمؤسسات غير الرسمية والممارسات اليومية للدولة والمواطنة على المستوى المحلي والتي تتجاوز مركز السلطة<sup>(47)</sup>.

<sup>42</sup> Julia Choucair-Vizoso, "Movement in Lieu of Change," in: Ottawa & Choucair-Vizoso (eds.), p. 271.

<sup>43</sup> Elbadawi & Makdisi, pp. 2-3.

<sup>44</sup> Schlumberger, *Autoritarismus in der arabischen Welt*, p. 89.

<sup>45</sup> ينظر على سبيل المثال "Global Peace Index," Institute for Economics and Peace, 2009, p. 16, accessed on 4/9/2019, at: <https://bit.ly/3r5Mhdw>

<sup>46</sup> جرت مراجعة آليات الاستقرار هذه واستراتيجياته نظرياً على يد شirovski الذي اقترح الركائز الثلاث لاستقرار السلطوية: الشرعية (المنشورة والمحدثة)، والقمع (العالى ومنخفض الكثافة)، والاستقطاب (ال رسمي وغير الرسمي). Gerschewski, pp. 18-30.

<sup>47</sup> Cilja Harders, *Staatsanalyse von Unten. Urbane Armut und politische Partizipation in Ägypten* (Hamburg: Deutsches Orient Institut, 2002).

الأهلية وقضايا الأقليات مثل الأكراد)، والتي لم يجر حلها منذ فترة طويلة بسبب تأثيرها بالتدخل الخارجي<sup>(35)</sup>.

## 5. العامل الديني (الإسلامي) أو الثقافي (العربي)

لا يوجد فصل بين الدين والدولة في الإسلام، وهو الأمر الذي لم يؤثر في الأهميات السياسية والاقتصادية فحسب<sup>(36)</sup>، بل منع أيضاً الاعتراف بالحقوق الفردية؛ ما جعل الإسلام يبدو غير متافق مع الديمocratie الليبرالية<sup>(37)</sup>. ونظراً إلى التاريخ الطويل للتنظيم السياسي السلطوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأشار باحثون آخرون إلى أنهم لا يرون المشكلة في "الإسلام"، بل في "الثقافة العربية" التي تُعدّ عائقاً في وجه الديمocratie أو معادية لها<sup>(38)</sup>.

أبقى عدد من الباحثين الضوء على عوامل بنوية أخرى تؤدي إلى فشل الديمocratie في المنطقة، رافضين بذلك العوامل الثقافية / الدينية (أي الإسلام والثقافة العربية)، لأنها غير مقنعة منهاجاً<sup>(39)</sup>، أو لأنها تتبع من تفكير مركزي أوروبي<sup>(40)</sup>. فقد أبرزت بيلين عوامل مثل النزعية الريعية والباتrimonialية والدعم الدولي للأنظمة<sup>(41)</sup>. وأكّدت شقير-

<sup>35</sup> Elbadawi & Makdisi, pp. 2-3.

<sup>36</sup> ينظر تيمور كوران على سبيل المثال، والذي يجاج بأن "المؤسسات الرئيسة لاقتصاد الشرق الأوسط ما قبل الحديث، والتي كانت كلها ترتكز على القانون الإسلامي، أعاقت تطوير المؤسسات الديمocrاطية". ويبسيط: "إذا كان الإسلام قد أثر في الأهميات الاقتصادية، فربما يكون قد أثر في الأهميات السياسية أيضًا".

Timur Kuran, "The Economic Roots of Political Underdevelopment in the Middle East: A Historical Perspective," *Southern Economic Journal*, no. 78 (2012), p. 1087.

<sup>37</sup> Huntington, "Democracy's Third Wave," pp. 27-30.

<sup>38</sup> Alfred Stepan & Graeme B. Robertson, "Arab, not Muslim, Exceptionalism," *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 4 (October 2004). pp. 140-46.

<sup>39</sup> يجاج البدوي والمقدسي بأن العامل الثقافي / الدينى قد قدّم على أنه تفسير بديل. Elbadawi & Makdisi, pp. 2-3.

كما يؤكّد الأفندي أنه "لا يمكن القول إن معاواد الثقافة للديمocratie ولا إن البنية الطبقية المختلفة مسؤولة عن السياسات المضطربة في الشرق الأوسط".

Abdelwahab El-Affendi, "Political Culture and the Crisis of Democracy in the Arab Worlds," in: Elbadawi & Makdisi (eds.), pp. 34-35.

وبناءً عليه، في دراسة إذا ما كان الدين (الإسلام) وراء العنف السائد في المنطقة، الذي ظهر في الحروب الأهلية والإقليمية، يوضح أندريلاس هيزنكلير أن أفضل طريقة لتفسيـر الصراعات العنيفة في المنطقة تكون من خلال البحث في المتغيرات الاقتصادية والسياسية. أدت الاختلافات الدينية إلى تطور العلاقات وتصاعدتها، إذ كانت محطة استغلال الفاعلين الذين يتصرفون بعقلانية على نحو ملحوظ.

Andreas Hasenclever, "Bürgerkriege im Vorderen Orient – Ein Phänomen sui generis?" in: Pawelka (ed.), pp. 192-198.

<sup>40</sup> Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Chicago: Haymarket Books, 2013), p. 4.

<sup>41</sup> Bellin, pp. 147-151.

وشمال أفريقيا، مدفوعاً بالتأثير المتزايد للمنظمات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والتي طلبت تعديلات بنوية اقتصادية لضمان الدعم المالي، وبسبب نهاية العام ثانٍي القطب لصالح النظام أحادي القطب، والذي أجبر الدول على البحث عن مصدر بديل للتمويل، فقد أدى كل ذلك إلى الحد من قدرة الدول على صنع سياسات مستقلة، وبدأ دور الدولة يتغير من "الدولة المقدمة للرعاية" إلى الدولة المخصصة كلياً أو جزئياً (أي رأسمالية المحاسب). وهنا أخذت الدولة تفشل في أداء وظيفتها الاجتماعية، ولم تعد قادرة على توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيها كما كانت من قبل. وقد تسبّب ذلك في تفكك العقد الاجتماعي الشعبي الضمني بين النظام السلطوي والمجتمع (أو ما يسمى بالصفقة السلطوية: الأمن الاقتصادي مقابل التخلّي عن الحقوق السياسية)، والتي كانت توفر مستوى معيناً من الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ونظرًا إلى أن هذا العقد الاجتماعي الضمني توقف عن أداء وظيفته المنوط به أداءً فعالاً (أي إن الناس صاروا يتلقون خدمات عامة أساسية أقل جودة، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مصحوبة بتفاوتات دخل متزايدة وفقر متفشِّ)، ونظرًا إلى التقاء ذلك مع سياسات الدولة المهيمنة أو المميزة ضد بعض المجموعات على طول الخطوط المناطقية/ الإثنية/ الدينية، صار ولاء الناس للنظام السلطوي أقل؛ ونتيجة لذلك، صارت شرعية الأنظمة الحاكمة موضوع تساؤل أمام العديد من المواطنين.

ومن ناحية أخرى، كان باحثون آخرون قد سلطوا الضوء على الأبعاد الاجتماعية والسياسية وتحذّلوا عن أزمة النظام السياسي أو أزمة شرعية الاقتصاد السياسي للعنف كما هي الحال في سوريا ولibia<sup>(53)</sup>، والتي تلخصت على النحو التالي: بعد التحول عن النظام الشمولي الشعبي السابق للحكم (أي الاشتراكية القومية العربية) إلى نظام استثماري خاص (يسمى ما بعد الشعبي)، ويتأثر بالتتحول العالمي إلى النيوليبرالية)، فقد شُكِّل في الأهداف الأيديولوجية لهذه الأنظمة إضافة إلى التشكيك في تعريفها الأيديولوجي المفروض للمجتمع عند كثير من شرائح مجتمعاتها والتي شعرت بالاستبعاد أو التهميش من حيث الوصول السياسي والاعتراف المجتمعي أو الرفاه الاجتماعي

52 ظلت البرلة الاقتصادية/الشخصية محدودة وضاغطة سيطرة النظام. لقد طبقت الأنظمة السلطوية السياسة النيوليبرالية بنموذج التنفيذ من الأعلى إلى الأسفل، وفي الوقت نفسه، هيمنت على تنفيذها مجموعة من رجال الأعمال (كانوا من صنع الأنظمة في بعض الأحيان) الذين لديهم علاقات حسنة مع الأنظمة، مؤسسين بذلك رأسالية المحاسب.<sup>10</sup> Dodge, pp. 9-10.

53 Christoph Schumann, "Die politische Artikulation der Gesellschaft: Politische Ordnung und Revolte in der Arabischen Welt," in: Georges Tamer, Hanna Röbbelen & Peter Lintl (eds.), *Arabischer Aufbruch: Interdisziplinäre Studien zur Einordnung eines zeitgeschichtlichen Phänomens* (Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2014), pp. 37-39; Hinnebusch, "Introduction," pp. 208-210.

## ثانيًا: الثورات العربية وأزمة شرعية الدولة

بعد أن فوجئ الباحثون بالثورات العربية<sup>(48)</sup>، بینوا جملة من الأسباب الرئيسة وراء هذه التطورات السياسية الجديدة. وهنا، اعتُبرت المفاهيم السابقة لدراسات الأوتوكراطية (النيوباتريونالية ونتائجها على نحو بعيد) أسباباً رئيسة خلف الثورات، مثل ارتفاع معدل البطالة بين الشباب على وجه الخصوص، والفساد، والمحسوبية، والقمع الوحشي خاصة الذي قمارسه الأجهزة الأمنية، والإقصاء السياسي، إلى جانب الأشكال المختلفة للتمييز الإثني/ الدينى ضد بعض الجماعات<sup>(49)</sup>. علاوة على ذلك، تحدّث البعض عن استفحال أزمة الدولة في المنطقة<sup>(50)</sup>: فقد نُظر إلى أسباب مثل أزمة النظام الاقتصادي وإبراز الجوانب المختلفة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والحرمان من الاحتياجات الأساسية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي العالمي، كما هو الحال في مصر وتونس<sup>(51)</sup>، على أنها المحرك لهذه الثورات. يمكن تلخيص ما سبق على النحو التالي: بعد التحول نحو النيوليبرالية الذي بدأ في السبعينيات في بعض دول الشرق الأوسط

48 قلة قليلة من العلماء فقط تمكنت من توقع الثورات العربية. فمن وجهة نظر كارن أغستام وأخرين، كانت مسألة وقت فقط حتى تفقد بعض أنظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استقرارها الظاهري، فـ"لا يمكن أنظمة العربية السلطوية الجديدة أن تحيى إلا ببقاء قرتهما، والتي كانت تقل شيئاً فشيئاً، على الاستجابة للمطالب المتنوعة والمتناقضة على نحو متزايد للشركاء الدوليين والنخبة المتنافسة والحركات الشعبية".

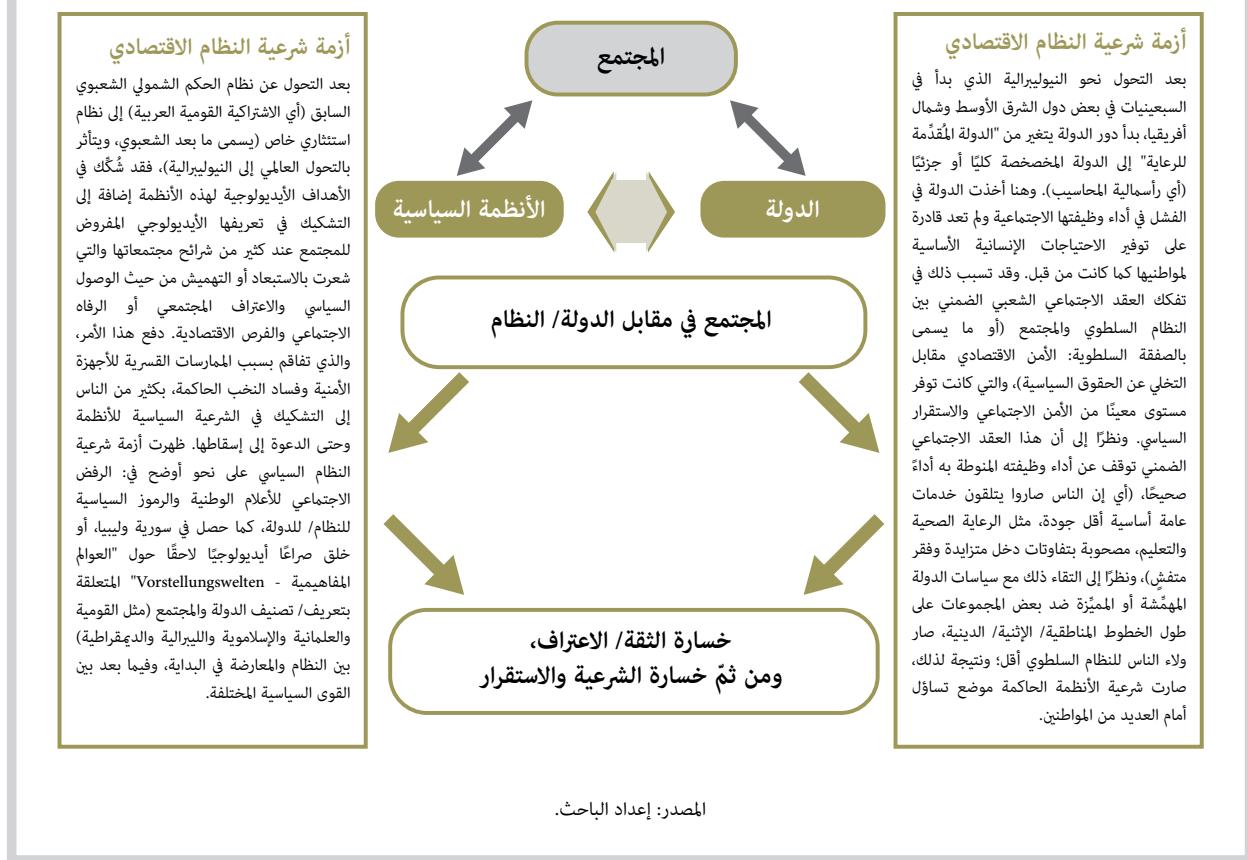
Karen Aggestam et al. "The Arab State and Neo-Liberal Globalization," in: Laura Guazzone & Daniela Pioppi (eds.), *The Arab State and Neo-Liberal Globalization: The Restructuring of State Power in The Middle East* (Reading, UK: Ithaca Press, 2009), p. 347.

49 George Joffé, "The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospects," *The Journal of North African Studies*, vol. 16, no. 4 (December 2011), pp. 509-518; Adib Nehme, *The Neopatrimonial State and The Arab Spring* (Beirut: Issam Fares Institution for Public Policy and International Affairs, 2016), p. 25; Cilja Harders & Christoph J. König, "Mobilization, Repression, and Coalitions: Understanding the Dynamics of the Arab Spring," *Discussion Paper*, Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, Berlin (February 2013), pp. 10-12.

50 Wolfgang Mühlberger, "The State of Arab Statehood: Reflections on Failure, Resilience and Collapse," 26 PAPERS IEMed, EuroMeso Series, European Institute of the Mediterranean (2015), p. 31.

51 Joffé, pp. 509-518; Toby Dodge, "From the 'Arab Awakening' to the Arab Spring: the Post-colonial State in the Middle East," in: Nicholas Kitchen (ed.), *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?* (London: London School of Economics and Political Science, IDEAS reports, 2012), pp. 5-11; Raymond Hinnebusch, "Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings: Starting Points and Divergent Trajectories," *Democratization*, vol. 22, no. 2 (2015), pp. 208-210; Irene Weipert-Fenner & Jonas Wolff, "Socioeconomic Contention and Post-revolutionary Political Change in Egypt and Tunisia: A Research Agenda," *Working Papers*, HSKF, no. 24 (2015).

### شكل يوضح الثورات العربية وأزمة شرعية الدولة



كانت الأسباب والدوافع أشد ارتباطاً بشرعية النظام السياسي والاقتصادي للعنف في سوريا ولبنان (أدت الجوانب الاجتماعية الاقتصادية دوراً أيضاً، لكن التعبئة كانت مدفوعة بعوامل اجتماعية سياسية في المقام الأول). (ينظر الشكل).

### ثالثاً: الثورات بوصفها لحظة للتأمل

شكّلت الثورات العربية على نحوٍ مفاجئ لحظة تأمل ومراجعة لدى كثير من الباحثين<sup>(54)</sup>. فمن ناحية أولى، ولفهمِ أفضل للمسبيات المباشرة لهذه الثورات، وكذلك لمستقبل سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، راجع بعض الباحثين الإحصائيات وجمعوها من المقاربات التحليلية السابقة. كان هذا الأمر مهمًا في دراسات التحول الديمocrطي؛ أي عبر التركيز على الجوانب الجديدة، مثل المقاربات

والفرضيات الاقتصادية. دفع هذا الأمر، الذي تفاقم بسبب الممارسات القسرية للأجهزة الأمنية وفساد النخب الحاكمة، كثيراً من الناس إلى التشكيك في الشرعية السياسية لأنظمة وحتى الدعوة إلى إسقاطها. وظهرت أزمة شرعية النظام السياسي بصفة أوضح في الرفض الاجتماعي للأعلام الوطنية والرموز الوطنية والدينية، صار وراء الناس للنظام السلطوي أقل، ونتيجة لذلك، صارت شرعية الأنظمة الحاكمة موضع تساؤل أمام العديد من المواطنين.

الثقافة السياسية ومعنى السياسة والمواطنة عند الناس<sup>(62)</sup> - دعوا أيضاً إلى استخدام مقاربات مثل "علم الاجتماع التاريخي" لفهم نتائج الثورات العربية وسياسة المستقبل في دولها<sup>(63)</sup>. ولدراسة مسألة الإدماج والإقصاء بين السلطة والنخبة والجماهير، أعيد اقتراح مفاهيم البولياركية (التعديدية): تنافس النخبة والإدماج الاجتماعي باعتبارها مقاربة تحليلية<sup>(64)</sup>. ونظراً إلى تعقد ديناميات السلطة، فقد أعيد النظر في مدى أهمية استكشاف الدولة والحكم "من أسفل" (السياسة الجزئية)، من خلال تقليل التركيز على المؤسسات الرسمية ونخب النظام (من دون إهمال أهميتها) وزيادة التركيز على المؤسسات غير الرسمية والممارسات اليومية للدولة والمواطنة خارج المركز صاحب الامتيازات<sup>(65)</sup>. ولا ينبغي أيضاً忽 قضايا الأمن في بعد الأمن الدولي، بل يجب دراسة القوى الداخلية لوسائل القمع الشرعية<sup>(66)</sup>.

مع تقييم الخطوط الفاصلة بين الدولة والنظام، وكذلك بين النظام وبعض مكونات المجتمع (الجماعات الطائفية أو القبائل أو العائلات)، لا يمكن اعتبار بعض الفاعلين غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني ونخبة رجال الأعمال، بوصفهم عوامل أو وكلاء مباشرين للتغيير الديمقراطي. وبخلاف ذلك، جرى تأكيد أهمية التعامل مع المفاهيم الغربية للمجتمع المدني والتكوني الطبيعي بحساسية نقدية أعلى عند تطبيقها في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(67)</sup>. واقتصر البعض النظر إلى ما وراء مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وحركاته، من خلال البحث في الأشكال غير الرسمية للنشاط والمشاركة السياسية<sup>(68)</sup>. وجرى بالمثل تأكيد أهمية التمييز

<sup>62</sup> Ibid., pp. 229-231.

<sup>63</sup> Raymond Hinnebusch, "A Historical Sociology Approach to Authoritarian Resilience in Post-Arab Uprising MENA," Memo for the Workshop "The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State" The London School of Economics and Political Science Middle East Centre (10/10/2014).

<sup>64</sup> Ibid.

<sup>65</sup> Cilja Harders, "Research Note: Participation and Contentious Politics from Below in Arab Autocracies," *Working Paper*, Center for Middle Eastern and North African Politics, Freie Universität Berlin, Berlin, no. 10 (March 2013), p. 4; Malika Bouziane et al., *Local Politics and Contemporary Transformations in the Arab World: Governance Beyond the Center* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 1-4.

<sup>66</sup> Benoit Challand, "Squaring the Circle? Transitology and the Arab Revolts," in: Emel Akçalı (ed.), *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa* (London: Palgrave Macmillan, 2016), pp. 26-28.

<sup>67</sup> Harders, "Research Note," p. 6.

<sup>68</sup> Lina Khatib & Ellen Lust (eds.), *Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014), pp. 15-16.

العاشرة للحدود، وصار النظر إلى الوسائل الرقمية لا يقتصر على دورها بأنها مصدر للمعلومات فحسب، بل أيضاً بصفتها وسيلة للتبعة أو للتحليل المتمحور حول المجتمع<sup>(55)</sup>. وقد رأينا مثل هذه المراجعات في دراسات الأوتوقراطية، وذلك عبر الدعوة إلى مراجعة مفهوم السلطانية<sup>(56)</sup> أو التركيز أكثر على الانتشار والتعاون السلطوي العابر للحدود الوطنية (أي دراسات الانتشار)<sup>(57)</sup>. وفي هذا الإطار، كانت حجة سيلجا هاردبرز وكريستوف كونيج مختلطة؛ إذ أشارا إلى أن التركيز على المقاربات البنوية (المربطة باستقرار النظام والتغيير) محدودة في فهمها للثورات العربية: "لا يمكن 'الأزمات القديمة' أن تفسر موجة 'الاحتجاجات الجديدة'"<sup>(58)</sup>. فمن وجهة نظرهما، الأساليب البنوية معروفة منذ عدة عقود، وفتح هيكل الفرض السياسي لا يمكن أن يوفر تفسيراً لوقوع الاحتجاجات أو استمرارها في بعض الدول، لكنه يوفر تفسيراً في دول أخرى. ولذلك، اقترحوا محاولة فهم الثورات العربية، من منظور ديناميات القمع والتحالف (أي التفاعل بين المعارضين والموالين للنظام، والتحالفات المعارضة للنظام والتبعة الجماهيرية، وديناميات القمع لدى النظام)<sup>(59)</sup>. ولأن القوات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت دأماً دوراً حاسماً في تطوير الدولة والمجتمع وأيضاً خلال الثورات على نحوٍ واضح، اتجه البعض إلى دراسة الديناميات المدنية والعسكرية<sup>(60)</sup>.

ومن ناحية أخرى، أخذ بعض الباحثين الإشكالية إلى ما هو أبعد من دراسات الديموقراطية ودراسات الأوتوقراطية، معتمدين على دعوة ليزا أندرسون في عام 2006 إلى اعتبار سياسة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها "علم السياسة الحقيقي"<sup>(61)</sup>. وإلى جانب دعوتهم إلى فهم أنظمة الحكم والسياسة في المنطقة - بما في ذلك التماسك الاجتماعي وشرعية النظام السياسي والاقتصاد السياسي للعنف، وأيضاً

<sup>55</sup> Joffé, p. 525; Mohammad-Mahmoud Ould Mohamedou & Timothy D. Sisk, "Bringing Back Transitology: Democratisation in the 21<sup>st</sup> Century," *GCSP Geneva Papers*, Research Series no. 13 (November 2013), p. 10.

<sup>56</sup> Alfred Stepan & Juan J. Linz, "Democratization Theory and the 'Arab Spring,'" *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 2 (April 2013), pp. 15-30.

<sup>57</sup> Thomas Richter & Andre Bank (eds.), "Transnational Diffusion and Cooperation in the Middle East," The Project on Middle East Political Science, *POMEPS Studies*, no. 21 (2016).

<sup>58</sup> Harders & König, p. 7.

<sup>59</sup> Ibid., pp. 13-29.

<sup>60</sup> Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance," Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, vol. 2 (2011); Florence Gaub, "Civil-military Relations in the MENA: Between Fragility and Resilience," European Union Institute for Security Studies, *Chaillot Paper*, no. 139 (October 2016).

<sup>61</sup> Valbjørn, pp. 228-229.

## خاتمة

جرى استكشاف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل الثورات العربية في الغالب، إما من وجهاً نظر دراسات التحول الديمocrاطي أو دراسات الأوتوقراطية، والتي تأثرت بهيمنة القوى الغربية المتزايدة في السياسة العالمية. فمن ناحية، أظهرت دراسات التحول الديمocrاطي أن التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العقود الماضية كانت مظللة، بل إن البرلة الاقتصادية والسياسية الجزئية أدت في الواقع إلى تعزيز السلطوية، بدلاً من أن تشكل فرصة لإحداث تحول ديمocrاطي حقيقي. ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسات الأوتوقراطية استراتيجيات الأنظمة السلطوية (أي المزج بين القسر والاستيعاب وتنويع الروابط الدولية) والعوامل البنوية (أي البنية الاجتماعية العمودية للأبوبية الجديدة، والنيوباتريونالية الجديدة والريعية والسياقان الدولي والإقليمي) وراء استقرارها ومطواعيتها.  
*Resilience*

لاحقاً، ومع موجة الثورات العربية، باتت شرعية النظام الاقتصادي و/ أو السياسي لهذه الأنظمة موضع تساؤل لدى قطاعات واسعة من المجتمع نتيجة لتفاقم المشكلات الاجتماعية الاقتصادية و/ أو الاجتماعية السياسية في هذه الدول. كما كانت الثورات العربية أيضاً لحظة للتأمل ومراجعة المقاربات التحليلية السابقة لدى كثير من الباحثين. حتى دعا البعض إلى النظر بعيداً عن المقاربات التقليدية في دراسة المنطقة. وعلى الرغم من تمثيل جوانب مختلفة ومفاهيم تحليلية جديدة، فإن العديد من الدراسات لم تظهر خروجاً كبيراً عن نطاق دراسات الديمocratie في مقابل دراسات الأوتوقراطية. وركرت دراسات قليلة على شرح تعقد قضايا المنطقة، من خلال اتباع التفكير المنهجي والتحليل الشامل. فضلاً عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه نادراً ما جرىأخذ احتياجات الأشخاص المدروسين ومصالحهم في الاعتبار؛ وبدلاً من ذلك، لا يزال البحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مفروطاً في العمومية ويتبع النموذج من أعلى إلى أسفل، متاثراً بهيمنة القوى الخارجية (قوى الغربية أساساً) على السياسة المحلية. وأخيراً، من المهم الإشارة إلى أن هذه التحليلات حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك الثورات العربية تكون مفيدة للأخذ بنظرة عامة عن هذه المنطقة والسياسة فيها، فلا بد من التأكيد أن النتائج المقدمة في هذه الدراسة عامة، ولذلك تستحق مزيداً من البحث مع إيلاء كل دولة وسياق خصوصية أكبر.

بين الدولة والنظام، وفشل الدولة (بالإشارة إلى البعد الوظيفي) وإنهايار الدولة (بالإشارة إلى البعد المؤسسي)<sup>(69)</sup>؛ بل طال باحثون آخرون بإعادة فتح النقاش حول الدولة (أي المبالغة في/ التقليل من تقدير الدولة)<sup>(70)</sup>. وبهذا الخصوص، تساءل البعض عن كيفية النظر إلى الدولة: بصفتها فاعلاً مستقلاً أم أداة للجماعات الطائفية أم فضاء لهيمنة العائلة<sup>(71)</sup>، بينما أعاد باحثون آخرون فحص ديناميات العلاقات بين المجتمع والدولة، مثل إعادة النظر في نهج جوبل مغفال "الدولة في المجتمع" (الدول الضعيفة والممجتمعات القوية)<sup>(72)</sup>، والتي درست تأثير مجموعات مجتمعية معينة، مثل القبيلة<sup>(73)</sup> أو الطائفية<sup>(74)</sup>، في تطور الدولة ودورها، وأيضاً حللت تشكيل الطائفية (التطييف Sectarianization) في المنطقة وآثارها في سياسة الدولة والمجتمع الحالية<sup>(75)</sup>. فضلاً عن ذلك، ونظرًا إلى أن التقسيم التقليدي للدولة مقابل المجتمع أو الرؤية الكلاسيكية لتشكل الطبقات كان يعتبر محدوداً في استيعابه تأثير الفاعلين العابرين للحدود في سياسة المنطقة، فقد اقتربت الرأسمالية والطبقية محاور حاسمة لتحليل الهيئات المتغيرة على المستويات الدولية والإقليمية وتأثيراتها في التكوين الاجتماعي على المستوى الوطني<sup>(76)</sup>. وفقاً لذلك، لا ينبغي إهمال ديناميات العولمة مثل المقاربات العابرة للحدود والنقاطعية (أي فهم العوامل الخارجية والإقليمية وكذلك العوامل الوطنية والمحلية)<sup>(77)</sup> في أي تحليل للقضايا المحلية.

<sup>69</sup> Oliver Schlumberger, "Contagious Crumbling? Stability, Breakdown, and the Diffusion of Arab State Failure," Memo for the workshop, "Transnational Diffusion, Cooperation and Learning in the Middle East and North Africa", GIGA-POMEPS Workshop (8-9/6/2016).

<sup>70</sup> Valbjørn, pp. 229-231.

<sup>71</sup> Ibid.

<sup>72</sup> Steven Heydemann, "Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective," *Mediterranean Politics*, vol. 21, no. 1 (2016), pp. 196-198.

<sup>73</sup> ينظر على سبيل المثال: "Tribe and State in the Middle East," The Series of Memos on of the London School of Economics and Political Science (LSE), 11/7/2018, accessed on 16/1/2021, at: <https://bit.ly/3t8WokF>

<sup>74</sup> ينظر على سبيل المثال: "The Politics of Sectarianism," The Project on Middle East Political Science, POMEPS Studies, no. 4 (2013); "New Analysis of Shia Politics," The Project on Middle East Political Science, POMEPS Studies, no. 28 (2017).

<sup>75</sup> Nader Hashemi & Danny Postel (eds.), *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2017).

<sup>76</sup> Hanieh, pp. 2-6.

<sup>77</sup> Ould Mohamedou & Sisk, p. 10.

<sup>78</sup> Challand, pp. 26-28.

## المراجع

- \_\_\_\_\_. "Why Are There No Arab Democracies?" *Journal of Democracy*. vol. 21, no. 1 (2010).
- Elbadawi, Ibrahim & Samir Makdisi (eds.) *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit*. London and New York: Routledge, 2011.
- Erdmann, Gero & Marianne Kneuer (eds.). *Externe Faktoren der Demokratisierung*. Baden-Baden: Nomos, 2009.
- Erdmann, Gero & Ulf Engel. "Neopatrimonialism Revisited: Beyond a Catch-All Concept." *GIGA Working Paper*. no. 16 (2006).
- Gaub, Florence. "Civil-military Relations in the MENA: Between Fragility and Resilience." European Union Institute for Security Studies. *Chaillot Paper*. no. 139 (October 2016).
- Gerschewski, Johannes. "The Three Pillars of Stability: Legitimation, Repression, and Co-optation in Autocratic Regimes." *Democratization*. vol. 20, no. 1 (2013).
- Grimm, Jannis. "Mapping Change in the Arab World: Insights from Transition Theory and Middle East Studies." *Working Paper Middle East and Africa Division, Institute for International and Security Affairs*. no. 1 (2013).
- Guazzone, Laura & Daniela Pioppi (eds.). *The Arab State and Neo-Liberal Globalization: The Restructuring of State Power in The Middle East*. Reading, UK: Ithaca Press, 2009.
- Hanieh, Adam. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books, 2013.
- Harders, Cilja & Christoph J. König. "Mobilization, Repression, and Coalitions: Understanding the Dynamics of the Arab Spring." *Discussion Paper*. Center for Middle Eastern and North African Politics. Freie Universität Berlin, Berlin. (February 2013).

- Akçalı, Emel (ed.) *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa*. London: Palgrave macmillan, 2016.
- Albrecht, Holger & Oliver Schlumberger. "Waiting for Godot: Regime Change without Democratization in the Middle East." *International Political Science Review*. vol. 25, no. 4 (2004).
- Anderson, Lisa. "Searching where the Light Shines: Studying Democratization in the Middle East." *Annual Review of Political Science*. vol. 9 (2006).
- Beblawi, Hazim & Giacomo Luciani (eds.) *The Rentier State*. London/ New York/ Sydney: Groom Helm, 1987.
- Bellin, Eva. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics*. vol. 36, no. 2 (January 2004).
- Bouziane, Malika et al. *Local Politics and Contemporary Transformations in the Arab World: Governance Beyond the Center*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.
- Brownlee, Janson. "And Yet They Persist: Explaining Survival and Transition in Neopatrimonial Regimes." *Studies in Comparative International Development*. no. 37 (2002).
- Brumberg, Daniel. "Liberalization versus Democracy: Understanding Arab Political Reform." *Carnegie Endowment Working Papers, Middle East Series*. no. 37 (2003).
- Carothers, Thomas. "The End of the Transition Paradigm." *Journal of Democracy*. no. 1 (2002).
- Diamond, Larry. "Elections without Democracy: Thinking about Hybrid Regimes." *Journal of Democracy*. vol. 13, no. 2 (2002).

- Joffé, George. "The Arab Spring in North Africa: Origins and Prospects." *The Journal of North African Studies*. vol. 16, no. 4 (December 2011).
- Khatib, Lina & Ellen Lust (eds.). *Taking to the Streets: The Transformation of Arab Activism*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014.
- Khouri, Philip S & Joseph Kostiner (eds.). *tribes and State Formation in the Middle East*. Berkeley/ Los Angeles/ Oxford: University of California Press, 1990.
- Kienle, Eberhard. *A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt*. London/ New York: I.B. Tauris, 2001.
- Kitchen, Nicholas (ed.). *After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East? IDEAS reports*. London: London School of Economics and Political Science, 2012.
- Kuran, Timur. "The Economic Roots of Political Underdevelopment in the Middle East: A Historical Perspective." *Southern Economic Journal*. no. 78 (2012).
- Lutterbeck, Derek. "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance." *Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces*. vol. 2 (2011).
- Merkel, Wolfgang & Aurel Croissant. "Formale und informale Institutionen in defekten Demokratien." *Politische Vierteljahrsschrift*. vol. 41, no. 1 (März 2000).
- Mühlberger, Wolfgang. "The State of Arab Statehood: Reflections on Failure, Resilience and Collapse." *26 PAPERS IEMed*. EuroMesco Series. European Institute of the Mediterranean (2015).
- Nehme, Adib. *The Neopatrimonial State and The Arab Spring*. Beirut: Issam Fares Institution for Public Policy and International Affairs, 2016.
- "New Analysis of Shia Politics." The Project on Middle East Political Science. *POMEPS Studies*. no. 28 (2017).
- O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter & Laurence Whitehead. *Transitions from Authoritarian Rule*:
- Harders, Cilja, *Staatsanalyse von Unten. Urbane Armut und politische Partizipation in Ägypten*. Hamburg: Deutsches Orient Institut, 2002.
- \_\_\_\_\_. "Research Note: Participation and Contentious Politics from Below in Arab Autocracies." *Working Paper*, Center for Middle Eastern and North African Politics. Freie Universität Berlin, Berlin. no. 10 (March 2013).
- Harik, Iliya. "Democracy, 'Arab Exceptionalism' and Social Science." *Middle East Journal*. vol. 60, no. 4 (Autumn 2006).
- Hashemi, Nader & Danny Postel (eds.) *Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East*. Oxford: Oxford University Press, 2017.
- Heydemann, Steven. "Upgrading Authoritarianism in the Arab World." *Analysis Paper*. no. 13. The Saban Center at the Brookings Institution (2007).
- \_\_\_\_\_. "Explaining the Arab Uprisings: Transformations in Comparative Perspective." *Mediterranean Politics*. vol. 21, no. 1 (2016).
- Hinnebusch, Raymond. "A Historical Sociology Approach to Authoritarian Resilience in Post-Arab Uprising MENA." Memo for the workshop "The Arab Thermidor: The Resurgence of the Security State". The London School of Economics and Political Science Middle East Centre (10/10/2014).
- \_\_\_\_\_. "Introduction: Understanding the Consequences of the Arab Uprisings: Starting Points and Divergent Trajectories." *Democratization*. vol. 22, no. 2 (2015).
- Huntington, Samuel P. "Democracy's Third Wave." *Journal of Democracy*. vol. 2, no. 2 (Spring 1991).
- \_\_\_\_\_. "Democratization and Economic Liberalization: How the World can Modernize." *Harvard International Review* (Summer 1992).

- Sharabi, Hisham. *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press, 1988.
- Stepan, Alfred & Graeme B. Robertson. "Arab, not Muslim, Exceptionalism." *Journal of Democracy*. vol. 15, no. 4 (October 2004).
- Stepan, Alfred & Juan J. Linz. "Democratization Theory and the 'Arab Spring'." *Journal of Democracy*. vol. 24, no. 2 (April 2013).
- Tamer, Georges, Hanna Röbbelen & Peter Lintl (eds.). *Arabischer Aufbruch: Interdisziplinäre Studien zur Einordnung eines zeitgeschichtlichen Phänomens*. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2014.
- The Economist Intelligence Unit. *Democracy Index 2017, Free Speech Under Attack*. at: <https://bit.ly/3t0szCu>
- "The Politics of Sectarianism." The Project on Middle East Political Science. *POMEPS Studies*. no. 4 (2013).
- "Tribe and State in the Middle East." The Series of Memos on of the London School of Economics and Political Science (LSE). 11/7/2018. at: <https://bit.ly/3t8WokF>
- Valbjørn, Morten. "Reflections on Self-reflections: On Framing the Analytical Implications of the Arab Uprisings for the Study of Arab Politics." *Democratization*. vol. 22, no. 2 (2015), pp. 218-238.
- Weipert-Fenner, Irene & Jonas Wolff. "Socioeconomic Contention and Post-revolutionary Political Change in Egypt and Tunisia: A Research Agenda." *Working Papers*. HSK, no. 24 (2015).
- Zakaria, Fareed. "The Rise of Illiberal Democracy." *Foreign Affairs*. vol. 76, no. 6 (November/December 1997).
- Comparative Perspectives. Baltimore/ London: The Johns Hopkins University Press, 1986.
- Ottaway, Marina & Julia Choucair-Vizoso (eds.) *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World*. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2008.
- Ould Mohamedou. Mohammad-Mahmoud & Timothy D. Sisk. "Bringing Back Transitology: Democratisation in the 21<sup>st</sup> Century." *GCSP Geneva Papers*. Research Series no. 13 (November 2013).
- Pawelka, Peter (ed.). *Der Staat im Vorderen Orient: Konstruktion und Legitimation politischer Herrschaft*. Baden-Baden: Nomos, 2008.
- Richter, Thomas & Andre Bank (eds.) "Transnational Diffusion and Cooperation in the Middle East." The Project on Middle East Political Science. *POMEPS Studies*. no. 21 (2016).
- Ross, Michael L. "Does Oil Hinder Democracy?" *World Politics*. vol. 53, no. 3 (April 2001).
- Schlumberger, Oliver. "Contagious Crumbling? Stability, Breakdown, and the Diffusion of Arab State Failure." Memo for the workshop "Transnational Diffusion, Cooperation and Learning in the Middle East and North Africa." *GIGA-POMEPS Workshop* (8-9/6/ 2016).
- Schlumberger, Oliver. *Autoritarismus in der arabischen Welt: Ursachen, Trends und internationale Demokratieförderung*. Baden-Baden: Nomos Verlagsgesellschaft, 2008.
- Schwarz, Rolf. "The Political Economy of State-Formation in the Arab Middle East: Rentier States, Economic Reform, and Democratization." *Review of International Political Economy*. vol. 15, no. 4 (October 2008).